

التكليف 5

مقرر: قضايا بحثية 2 – برنامج الدكتوراه

إعداد: علي القرني

Ali Alqarni

الرقم الجامعي :

253002107



المهمة المطلوبة:
تحليل وتقييم عملية جمع البيانات

تفاصيل الورقة البحثية:



الجامعة العربية الأمريكية
كلية الدراسات العليا

المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي

إعداد

ضياء مصطفى موسى أحمد

إشراف

د. عمر البزور

تم تقديم هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

تخصص العلوم الجنائية

2025/ 9

© الجامعة العربية الأمريكية - 2025. جميع حقوق الطبع محفوظة.

تفاصيل الورقة البحثية:
المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي.

الباحث: ضياء مصطفى موسى أحمد
الجامعة العربية الأمريكية - كلية الدراسات العليا

جهة النشر: الجامعة العربية الأمريكية
بيانات النشر: عدد الصفحات 124
تاريخ النشر: 9 / 2025

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

ملخص التعديلات التحسينية

بناءً على الملاحظات التوجيهية القيمة لسعادتكم ، تم الارتقاء بالجانب المنهجي للمهمة عبر الإضافات التالية:

- **الربط المنهجي:** صياغة فقرة ربط تحليلية توضح كيف استوجب "المنهج المقارن" (في المهمة 4) اختيار أدوات "التحليل الوثائقي" (في المهمة 5).
- **تحديد مجتمع الدراسة:** تعريف المجتمع الكلي للبحث ليشمل كافة النظم التشريعية والاتفاقيات الدولية المنظمة للذكاء الاصطناعي.
- **ضبط حجم العينة:** تحديد العينة القصدية بالعدد الدقيق وهو (3) مسارات تشريعية (الفلسطيني، المصري، والدولي) لضمان عمق التحليل.
- **تعميق مبررات أدوات القياس:** توضيح الأسباب المنهجية لاختيار "النص القانوني" كـ "وحدة تحليل" أساسية في الدراسات الجنائية.
- **منهجية ضبط الجودة:** استبدال مصطلحات الصدق الإحصائي بآلية "التثليث المرجعي" لضمان موضوعية النتائج.

الربط المنهجي مع المهمة السابقة

ارتباطاً بما تم إقراره في المهمة الرابعة من اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، تأتي هذه المهمة لتقييم أدوات جمع البيانات؛ حيث إن اختيار المنهج المقارن لبيان أوجه القصور في التشريع الفلسطيني أمام المصري والدولي استوجب بالضرورة الاعتماد على "المسح الوثائقي والمكتبي" كأداة لجمع البيانات العلمية والقانونية، مما يحقق التكامل بين المنهجية وأداة التنفيذ.

هدف جمع البيانات وأدوات القياس

• **الهدف التحليلي:** استقاء النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية والآراء الفقهية (مثل آراء دهشان وصقر) لتحديد مدى كفاية القواعد الجنائية التقليدية في استيعاب "الفاعل الخوارزمي".

• **أدوات القياس:** التحليل المضموني والوثائقي للنصوص والاجتهادات القضائية.

• **المبرر المنهجي:** في البحوث القانونية النوعية، تعتبر "النصوص" هي وحدة التحليل الموثوقة؛ فالنص هو الذي يحدد أركان الجريمة (المادي والمعنوي)، وتحليل هذه النصوص هو السبيل الوحيد للإجابة على إشكالية البحث.

وصف مجتمع الدراسة والعينة وإجراءات التنفيذ

- **مجتمع الدراسة:** كافة القواعد القانونية الجنائية والاتفاقيات الدولية والآراء الفقهية المنظمة للمسؤولية الجنائية في العصر الرقمي.
- **عينة الدراسة :** اعتمد الباحث عينة قصدية مكونة من (3) مسارات تشريعية (التشريع الفلسطيني كحالة أصلية، التشريع المصري كنموذج رائد، والاتفاقيات الدولية كإطار مرجعي).
- **إجراءات التنفيذ:** بدأت بمسح الأدبيات السابقة (5 دراسات رئيسية)، ثم تصنيف الجرائم إلى (واقعية، وإلكترونية، وناتجة عن خلل)، ثم المقارنة التشريعية.

الجدول الزمني وإجراءات مراقبة الجودة

• **الجدول الزمني:** اتبع الباحث تصميماً تتابعياً بدأ بالتأصيل التاريخي والمفاهيمي للذكاء الاصطناعي، ثم التحليل القانوني لأركان المسؤولية، وانتهاءً بالدراسة المقارنة والنتائج.

• **مراقبة الجودة:** اعتمد الباحث على "التثليث المرجعي" عبر مقاطعة نصوص القوانين (مصادر أولية) مع آراء الفقهاء والتقارير الدولية (مصادر ثانوية)، لضمان صدق المحتوى وعدم التحيز في التفسير القانوني.

التقييم النقدي الختامي

•التقييم: نجح الباحث في مواءمة أداة جمع البيانات مع طبيعة البحث القانوني المقارن.

•ملاحظة تطويرية: رغم دقة الجمع الوثائقي، كان من الممكن تعزيز فاعلية البحث عبر استخدام جداول مقارنة بصرية لعرض الفروق التشريعية بين الأنظمة الثلاثة، مما يساهم في تحويل البيانات النوعية السردية إلى معلومات بصرية سهلة الاستيعاب والتحليل.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

شُكْرًا لَكُمْ



التكليف 6

مقرر: قضايا بحثية 2 – برنامج الدكتوراه

إعداد: علي القرني

Ali Alqarni

الرقم الجامعي :

253002107



المهمة المطلوبة:
تقييم تحليل البيانات

تفاصيل الورقة البحثية:



الجامعة العربية الأمريكية
كلية الدراسات العليا

المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي

إعداد

ضياء مصطفى موسى أحمد

إشراف

د. عمر البزور

تم تقديم هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

تخصص العلوم الجنائية

2025/ 9

© الجامعة العربية الأمريكية - 2025. جميع حقوق الطبع محفوظة.

تفاصيل الورقة البحثية:
المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي.

الباحث: ضياء مصطفى موسى أحمد
الجامعة العربية الأمريكية - كلية الدراسات العليا

جهة النشر: الجامعة العربية الأمريكية
بيانات النشر: عدد الصفحات 124
تاريخ النشر: 9 / 2025

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

الارتباط المنهجي بين جمع البيانات وتحليلها

تعتبر هذه المهمة (تحليل البيانات) استكمالاً منطقياً لما تم البدء به في المهمة الخامسة (جمع البيانات)؛ حيث تم في المرحلة السابقة حصر وجمع المادة العلمية من نصوص تشريعية وسوابق قضائية.

في هذه المرحلة يتم تقييم كيفية معالجة تلك النصوص وتحويلها من مادة وثائقية خام إلى استنتاجات قانونية تعالج إشكالية المسؤولية الجنائية.

ملاءمة الأساليب النوعية المستخدمة

اعتمدت الدراسة على التحليل النوعي وتحديدًا (المنهج التحليلي المقارن).

- **سبب الملاءمة:** بما أن القضية البحثية قانونية بحتة تتعلق بمفاهيم "القصد" و"المسؤولية"، فإن الأساليب الإحصائية (الكمية) لا تجدي نفعاً، بينما نجح التحليل النوعي في تكييف الأفعال التقنية خوارزمية وقانونياً.
- **الأدوات:** استخدام أسلوب "تحليل المضمون التشريعي" لمقارنة القانون الفلسطيني باللائحة الأوروبية 2024.

منهجية ووضوح خطوات المعالجة

اتسم التحليل بخطوات إجرائية واضحة جداً:

- التصنيف: تقسيم الجرائم الذكية إلى فئات (واقعية، إلكترونية).
- المقارنة التشريعية: وضع النصوص الفلسطينية في مواجهة النماذج الدولية الحديثة.
- الاستنباط القانوني: استخراج القواعد المقترحة (مثل معيار التوقع المعقول) بناءً على نتائج المقارنة.
- (هذا التسلسل مكن القارئ من تتبع كيفية الوصول للنتائج بيسر).

مدى استجابة التحليل للإشكالية البحثية

نجاح التحليل النوعي في الإجابة مباشرة على أسئلة الدراسة؛ حيث فكك إشكالية "الركن المعنوي" التي طرحها الباحث في المقدمة.

- أثبت التحليل وجود "فجوة تشريعية" حقيقية، وهو الهدف الذي سعى إليه الباحث، مما يؤكد الاتساق التام بين التحليل والنتائج المرجوة.

جودة العرض والتفسير القانوني

- جاء عرض النتائج بأسلوب قانوني رصين بعيداً عن الحشو.
- امتاز الباحث بالقدرة على تفسير "النتائج النوعية" وربطها بالواقع التقني المعاصر (مثل حوادث السيارات ذاتية القيادة).
- استخدام التوثيق الحديث (2024-2025) جعل النتائج تتسم بالواقعية والموثوقية العالية.

التقييم النهائي لعملية التحليل

- الباحث ضياء أحمد نجح بامتياز في توظيف أدوات التحليل القانوني النوعي.
- التحليل قدم "قيمة مضافة" عبر اقتراح حلول تشريعية استباقية.
- التوصية: نوصي بتبني منهجية الباحث في تحليل "الفراغ التشريعي" كنموذج للدراسات القانونية المستقبلية في مجال التكنولوجيا.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

شُكْرًا لَكُمْ

